

ولكن ابن هشام تابع الكوفيين في كتابه المغني ، فذهب إلى أن فعل الأمر
معرب ، قال : وزعم الكوفيون وأبو الحسن الأخفش أن لام الطلب حذفت
حذفاً مستمراً في نحو : قُمْ واقْعُدْ . وأن الأصل لتَقُمْ ولتَقْعُدْ ، فحذفت اللام
للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعة . ويقولهم أقول ، لأن الأمر معنى حقه أن
يؤدى بالحرف .. (١) .

واستدل ابن هشام لهذا الرأي بعدد من الأدلة والشواهد ، منها قراءة
جماعة ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرِحُوا ﴾ ، والحديث : « لتأخذوا مصافكم » .
ولهذا عقب الشيخ خالد عند قول ابن هشام في التوضيح بأن الفعل ثلاثة
أنواع ، فقال : عند جمهور البصريين ، ونوعان عند الكوفيين والأخفش بإسقاط
الأمر ، بناء على أن أصله مضارع ، وانتصر له الموضح في المغني (٢) .

(٧) هل يجوز القصر في الهن ؟

ذكر ابن هشام في بعض كتبه لغتين في « الهن » وهما النقص والإتمام .
وقال : وأما « الهن » فإذا استعمل مفرداً نقص ، وإذا أضيف بقي في اللغة
الفصحى على نقصه . تقول : هذا هنٌ ، وهذا هنك . فيكون في الأفراد
والإضافة على حدّ سواء . ومن العرب من يستعمله تاماً في حالة الإضافة ،
فيقول : هذا هنوك ، ورأيت هناك ومررت بهنيك ، وهي لغة قليلة ، ولقتها
لم يطلع عليها القراء ولا أبو القاسم الزجاجي (٣) .

(١) مغني اللبيب « حرف اللام » ٢٥٠ - ٢٥١ .

(٢) التصريح ٤٤/١ ، ٥٥ .

(٣) شرح شذور الذهب ٤٢ . وانظر : أوضح المسالك ٤٤/١ ، شرح للمحة البدرية

١٩٨/١ .